

إطلاق سراح موسى هلال:

صفقة سودانية مغلقة بالعدالة الانتقالية

ترقب سياسي بقيام الزعيم السابق للجنجويد بدور في تسوية نزاع دارفور

على الرغم من سجن زعيم الجنجويد السابق موسى هلال فإن الكثير من الميليشيات الناشطة في دارفور ما زالت تدين له بالولاء كما أنه لا يزال زعيما لحركة مجلس الصحوة الثوري السوداني، وهي خصال تؤهله للعب دور هام في تسوية النزاع المسلح الذي يعصف باستقرار السودان.

الخرطوم - أوتحت عملية إطلاق سراح زعيم الجنجويد السابق موسى هلال، بأنها تعكس مرونة في تطبيق منهج العدالة الانتقالية، كمشاهدة لتبرير الإفراج عنه بعد حوالي أربعة أعوام من اعتقاله. ولم يرد من روجوا للفكرة خطورتها وما ستجلبه من صراع للحكومة، حيث حملتها دوائر سياسية معاني تنسحب على فلول النظام السابق.

وقالت مصادر سودانية لـ"العرب"، إن منهج العدالة الانتقالية لا ينطبق على قضية هلال، وأن الرئيس السابق عمر البشير والمسؤولين الذين عملوا معه خلال فترة حكمه ارتكبوا جميعا جرائم لا تغتفر قانونيا أو سياسيا، ولا تستحق الصفح ومبتة وأي تلاعب فيها والترويج إلى أنها جزء من عدالة انتقالية سوف يؤدي إلى المزيد من توتير الأوضاع في البلاد، لأن تطبيقها عليهم يحتاج فرزا دقيقا.

وأستندت المحكمة العسكرية في إسقاط التهم المنسوبة لهلال إلى تنازل ما يسمى بـ"أولياء الدم" عن حقهم في القصاص، وجرت تسوية شاملة قضت بدفع الديات، وحفظت الإجراءات الجنائية، وضمن ناظر قبيلة الرزيقات محمود موسى مادبو المتهمين. وقال عضو هيئة محامى دارفور نصرالدين يوسف، إن محاكمة موسى هلال ارتبطت بجرائم ذات طابع قبلي وميليشياوي، وتخضع دائما لمصالحات عرفية، وأن صراعه المعروف مع حميدتي أخذ هذا الطابع القبلي والتراكم التاريخي على النفوذ.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن التدخل الذي جرى من قبل إدارات أهلية وكيانات قبلية وقيادات سياسية ساعد على إسقاط التهم التي كانت موجهة إليه، مع أن المحاكمة أخذت حيزا زمنيا طويلا، وشهدت العديد من الانتهاكات الصارخة،



نصرالدين يوسف

الجرائم ذات الطابع القبلي تخضع دائما لمصالحات عرفية

درة قميوب
الإفراج عن هلال جاء في إطار التسويات بين الميليشيات

هل يملك موسى هلال عصا سحرية

بمعزل عن مسلك العدالة الانتقالية والجنائية، سواء أكانت محلية أم دولية، ولا حصانة لأحد ولا إسقاط لعقوبات بحق أي طرف وستخط كل من ارتكب جرائم ضد الشعب السوداني. وأكدت المحللة السياسية السودانية درة قميوب، أن الإفراج عن هلال جاء في إطار التسويات بين الميليشيات التي إنشأها البشير لقتال الحركات المسلحة في دارفور، والأمر لا يحظى باتفاق بين جميع المكونات الأهلية، ويانتظار ما ستسفر عنه محاكمة البشير أمام المحكمة الجنائية التي تضم آخرين، قد يدرج بينهم زعيم الجنجويد السابق.

ولفتت في تصريح لـ"العرب"، إلى أن هلال لم يكن موقوفا لدى قوات الشرطة أو جهاز الأمن أو خضع لأي محاكمات مدنية، ولم يتواجد في معتقلات الدولة الرسمية، بل جرى وضعه في سجن خارج إطار القانون المدني، وخضوع

بمعزل عن مسلك العدالة الانتقالية والجنائية، سواء أكانت محلية أم دولية، ولا حصانة لأحد ولا إسقاط لعقوبات بحق أي طرف وستخط كل من ارتكب جرائم ضد الشعب السوداني. وأكدت المحللة السياسية السودانية درة قميوب، أن الإفراج عن هلال جاء في إطار التسويات بين الميليشيات التي إنشأها البشير لقتال الحركات المسلحة في دارفور، والأمر لا يحظى باتفاق بين جميع المكونات الأهلية، ويانتظار ما ستسفر عنه محاكمة البشير أمام المحكمة الجنائية التي تضم آخرين، قد يدرج بينهم زعيم الجنجويد السابق.

وأضحي هناك تجاوز واضح عن شكل وطبيعة المحاكمات العادية. وشهدت على أن طابع الجرائم التي ارتكبها نظام البشير ضد المواطنين في السودان يختلف عن طابع الجرائم القبلية بين عشيرة المحاميد التي ينتمي إليها هلال، و"الماهرية" التي ينتمي إليها حميدتي داخل قبيلة الرزيقات، وأن جرائم الإسلاميين هي من تخضع للعدالة الانتقالية وواجبة وفقا للتغيير السياسي والاجتماعي حاليا. ويطالب خبراء بالمهمل في مسألة العدالة الانتقالية كي لا يتم توظيفها لتبرئة فلول البشير، وتزايد العراقيل أمام السلطة الحاكمة، خاصة أن هناك خلافات حول إدارة الجهات الموكل لها التعامل مع هؤلاء، وشكوكا في نوايا البعض. ويقول مراقبون إن تسوية قضية زعيم الجنجويد السابق سوف تظل

نتنياهو أمام معركة انتخابية معقدة

القدس - يخوض رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود معركة انتخابية معقدة غير واضحة المعالم جراء الانقسام الذي ضرب معسكر اليمين الذي يتزعمه. وفي ذات الوقت، يكافح مدفوعا بمخاوفه من دخول السجن في حال فشله بتشكيل الحكومة القادمة إذ تلاخقه تهم بالفساد.

ويتربع لليكود على قائمة الأحزاب المتوقع فوزها في الانتخابات التي تجرى للمرة الرابعة في غضون عامين، لكن فرص تشكيله للحكومة القادمة ما زالت محل جدل.

وسيجد الليكود نفسه في منافسة حادة مع حزب أمل جديد اليميني الذي أسسه القيادي السابق بالحزب جدعون ساعر، وتحالف "يميننا" اليميني الذي يقوده وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت. وتشير ترجيحات المحللين ومراكز استطلاعات الرأي في إسرائيل إلى أن نتنياهو لن يستطيع تشكيل حكومة بعد الانتخابات المقررة في الـ23 من الشهر الجاري.

وجاء في استطلاع رأي نشرته صحيفة معاريف أنه في حال جرت الانتخابات الجمعة، فإن حزب الليكود برئاسة نتنياهو سيحصل على 27 مقعدا من مقاعد الكنيست الـ120.

ويحتاج نتنياهو على الأقل إلى 61 مقعدا من أجل تشكيل الحكومة، فيما تشير النتائج إلى أن حلفاء نتنياهو التقليديين لن يحصلوا على ما يكفي من المقاعد، لتمكينه من تشكيل حكومة ائتلافية.

ووفقا للاستطلاع، سيحصل حزب "شاس" اليميني على 8 مقاعد، في حين يحصل حزب "يهودوت هشوراه" على 7 مقاعد.

غير أن منافسي نتنياهو ليسوا بحال أفضل، فقد تراجعت بشكل لافت قوة منافس نتنياهو ساعر، الذي يحصل حزبه أمل جديد على 10 مقاعد.

ويحصل حزب "هناك مستقبل" المعارض برئاسة يائير لابيد، على 20 مقعدا، وتحالف "يميننا" اليميني برئاسة وزير الدفاع السابق بينيت على 11 مقعدا، وحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المعارض برئاسة وزير الدفاع الأسبق أفيغور ليبرمان على 8 مقاعد.

ولم يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة إثر الانتخابات التي جرت في أبريل 2019، ثم في سبتمبر من نفس العام، قبل أن ينجح بصعوبة في تشكيل حكومة في مايو 2020، ما لبثت أن انهارت.

نصف اللبنانيين تحت خط الفقر مع غياب أي أمل لحل الأزمة السياسية

بيروت - تجددت الاحتجاجات الشعبية في العديد من المدن اللبنانية، الشهر الجاري، مع تفاقم أزمات اقتصادية، ووسط صعوبة الحصول على أموال المواطنين من البنوك، بالتزامن مع موجة غلاء مستفحلة.

وتمر البلاد بإحدى أسوأ مراحلها الاقتصادية على الإطلاق، ما بين هبوط قيمة العملة المحلية مقابل الدولار إلى متوسط 10 آلاف ليرة في السوق الموازية، مقابل 1510 ليرة في السوق الرسمية.

ويحسب بيانات رسمية، تسببت أزمة شح النقد الأجنبي في ارتفاع أسعار المستهلك فوق 60 في المئة خلال 2020، فيما حذر وزير لبناني الخميس من دخول بلاده إلى الظلام الدامس لعدم توفر النقد لشراء الوقود اللازم لتوليد الكهرباء.

وبالتزامن مع كل ما سبق، ما تزال الطبقة السياسية الحاكمة والأحزاب والطوائف المحلية تتناحر في ما بينها

وتتجه العلاقة بين البنوك العاملة في لبنان وأصحاب الودائع إلى المزيد من التعقيد، في أعقاب مهلة حدها مصرف لبنان المركزي انتهت في 28 فبراير الماضي، قضت بزيادة رؤوس أموال هذه البنوك.

ويأتي ذلك بالتزامن مع أزمة سابقة بدأت منذ العام الماضي، وضعت فيها البنوك قيودا على المدوعين، بتحديد حجم النقد المسحوب خاصة بالنقد الأجنبي.

وفي أغسطس 2020 ألزم مصرف لبنان المركزي البنوك العاملة في السوق المحلية بضرورة زيادة رؤوس أموالها بنسبة 20 في المئة، وإعادة تكوين حساباتها لدى البنوك المرخصة بنسبة

وبشأن القطاع المصرفي، قال نحاس "وظيفة المصرف استقبال الودائع وإعادة إقراضها، هذا الأمر متراجع حاليا، لأن الأموال غير متوفرة لدى كافة البنوك".

نقول نحاس
لا أفاق في حال لم تؤلف حكومة قادرة على إقرار حلول جذرية

وزاد "هناك تعثر بإداء البنوك وهذا الأمر ينظر الخطة الاقتصادية التي ستعمل عليها الحكومة المقبلة، التي يعول عليها أن تبدل النهج السياسي القائم".

نقاشات «مشجعة» لتفعيل ملف النازحين السوريين في لبنان

للنازحين إلى بلدهم تعتبر الحل الوحيد المستدام، ونحن نعتبره حقا مقدسا لهم وسنساعدهم بكل الوسائل المتاحة وعبر التنسيق مع الدولة السورية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي بشكل عام. وكان الوزير مشرفية قد توجه إلى سوريا في 6 مارس الحالي على رأس وفد في زيارة استمرت يومين التقى خلالها عددا من المسؤولين لبحث ملف النازحين السوريين وخطة عودتهم.

وكان الرئيس اللبناني قد أعلن العام الماضي عن وضع خطة لعودة النازحين السوريين إلى بلادهم بالتنسيق مع سوريا والدول المهتمة بشؤونهم، في خطوة تضمنتها الأوساط السياسية.

وأكد مشرفية "أن النقاشات التي أجراها مع المسؤولين السوريين خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق كانت أكثر من إيجابية ومشجعة جدا".

وأعلن أن "جميع الوزراء الذين التقاهم أعربوا عن استعدادهم الكامل للعمل معا على تفعيل ملف عودة النازحين".

وأشار إلى أنه تلقى ضمانات "بتحقيق عودة كريمة وأمنة حيث سلامة النازح السوري وكرامته ستكونان مضمونتين ومحفوظتين".

وقال الوزير بعد اللقاء "تشدت والجانب السوري على مقاربة هذا الملف من منطلق بعده الإنساني باعتبار أن العودة الآمنة والكرامة

بيروت - أعلن وزير السياحة والشؤون الاجتماعية اللبناني رمزي مشرفية، الجمعة، عن استعداد المسؤولين السوريين لتفعيل ملف النازحين السوريين، مؤكدا أن نقاشاته معهم خلال زيارته الأخيرة إلى سوريا كانت مشجعة.

ويؤكد ملف النازحين السوريين الذين تحملهم الطبقة السياسية اللبنانية جزءا من المصاعب الاقتصادية، الحكومات المتعاقبة التي فشلت إلى حد الآن في إيجاد تسوية شاملة.

ويقدر عدد النازحين السوريين في لبنان بنحو مليون و500 ألف نازح، فيما يشكل وجودهم عبئا ثقيلا على اقتصاد البلاد الذي يعاني بشدة.

في المئة، وهذه الأمور جعلت المعيشة باهظة". وممع استمرار الاضطرابات الاقتصادية، قدر محمد شمس الدين الباحث في الشركة الدولية للمعلومات (غير حكومية) ومقرها لبنان، "إفقال 8 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة منذ يونيو الماضي".

وقال شمس الدين "بلغ عدد الذين سرحوا من وظائفهم 25 ألف عامل ما بين يونيو 2020 ومطلع العام الحالي"، فيما يستحوذ القطاع الخاص في لبنان على أكثر من 75 في المئة من إجمالي أعمال الاقتصاد.

ورجح عضو لجنة المال والموازنة، النائب نقولا نحاس، استمرار تدهور الليرة، قائلا "تطور سعر صرف الليرة مرتبط بأمور عدة وصعب ضبطها، لاسيما وأن هناك أحداثا سياسية متسارعة، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه اليوم، سيقتضي تدهور الليرة مستمرا بوتيرة أسرع".

واستبعد نحاس أي إنعاش للاقتصاد اللبناني، معتبرا أنه "لن يكون هناك أي أفاق في حال لم تؤلف حكومة إصلاح قادرة على إقرار حلول جذرية".

وأضاف "الإصلاحات تبدأ من خلال قطاع الكهرباء وإيرادات الدولة"، مؤكدا أن "هذه الأمور لن تحصل إذا لم يكن هناك أي توافق سياسي عميق حوله". والخميس، حذر وزير الطاقة والمياه اللبناني ريمون عجر من خطورة انقطاع التيار الكهربائي عن عموم البلاد، جراء عدم توفر الأموال بالنقد الأجنبي، اللازمة لشراء الوقود الخاص لتوليد الطاقة.

وخلال مؤتمر صحافي دق عجر ناقوس الخطر، قائلا إن لبنان قد يذهب إلى الظلام الشامل بحلول نهاية الشهر الجاري، في حال عدم منح مؤسسة كهرباء لبنان مساهمة مالية لشراء الوقود.

على الحصص في الحكومة المرتقبة منذ أكثر من 6 أشهر.

واستقالت حكومة الرئيس حسان دياب في أغسطس عقب انفجار ضخم في مرفأ بيروت.

ومطلع فبراير الماضي أظهر مؤشر تكلفة المعيشة أن لبنان تصدر الدول العربية الأكثر غلاء في المعيشة، و24 عالميا.

ويقول الخبير الاقتصادي وليد أبوسليمان إن 80 في المئة من واردات لبنان تنتم بالعملة الأجنبية، والليرة تدهورت وانخفضت قيمتها مقابل الدولار.

وذكر أن بلاده تستورد 90 في المئة من مجمل استهلاكها المحلي قائلا "القدرة الشرائية للشعب اللبناني انخفضت للأسباب المرتبطة بانهايار الليرة وارتفاع كلفة الواردات".

وتابع أبوسليمان "بات هناك تفاوت طبقي في لبنان.. هناك شحة انقراض للطبقة المتوسطة وازدياد للفقر إلى 55



لا حياة لمن تنادي